«الكويتية للاستثمار» تحقق 4 ملايين دينار صافي أرباح في 2016

السبيعي: ضخ «الكاش» في السوق لإنعاشه يشبه «البنادول الأزرق»!

■ الشركة تجاوزت تقلبات الأسواق بتنويع الاستثمارات جغرافياً و 2017 سيكون أفضل اقتصادياً

جانب من المؤتمر الصحافي

بدر السبيعي

■ الاستمرار في الاستثمار بالقطاع العقاري لاقتناص فرص تخدم إستراتيجية الشركة

■ الكويتية للاستثمار عادت إلى الربحية المستقرة والتوزيعات النقدية بعد مرحلة من التذبذب

■ الأصول المدارة 2.1 مليار دينار والمملوكة 267 مليوناً وحقوق الملكية 125 مليون دينار

■ «إغاثة الأصول المتعثرة» وتعزيز فرص ومسؤوليات القطاع الخاص.. حلول ناجعة لعبور الأزمة

■ الوضع الائتماني للشركة متين وقوي ويعكس نجاح إستراتيجيتها بنموذج عملها المربح

كتب محيي قطب

عقدت الشركة الكويتية للاستثمار إجتماع الجمعية العامة العادية الرابع والخمسون ،وأقرت العمومية توزيع أرباح نقدية بقيمة 7 % من القيمة الإسمية للسهم بواقع 7 فلس لكل سهم ووافقت كذلك على جميع البنود الواردة في جدول الأعمال .

واستعرض الرئيس التنفيذي في الشركة الكويتية للاستثمار بدر السبيعي، خلال الاجتماع، أبرز الأحداث التي مرت بها الشركة والأسواق عموما في العام الماضي، مؤكدا أن التحولات العالمية السريعة، في 2016، خالفت كل التوقعات مما دفعنا الى وضع السيناريوهات المختلفة لتجاوز التقلبات شبه اليومية للأسواق استنادا الى استراتيجية الشركة والتي اعتمدت بشكل أساسي على توزيع المخاطر، بتنويع الاستثمارات جغرافيا في أسواق الخليج والشرق الأوسط، بالإضافة الى التخطيط للدخول الى اسواق أوروبية جديدة، مما أدى الى تحقيق أرباح جيدة بنهاية العام.

وأشار الى تحقيق الشركة 4 ملايين دينار كويتي (14 مليون دولار أمريكي) أرباحا صافية خلال العام 2016 بربحية 7 فلس للسهم الواحد، مقارنة بـ1.51 مليون دينار في السنة المقابلة بواقع 2.75 فلس للسهم، وبلغت الأصول المدارة من قبل الشركة بنهاية 2016 نحو 2.1 مليار دينار، بينما الأصول المملوكة 267مليون دينار،وحقوق الملكية 125 مليون دينار .

وأكد السبيعي ان تعديل تصنيف وكالة «موديز» العالمية للشركة الكويتية للاستثمار من نظرة مستقبلية سالبة الى مستقرة مع بقاء تصنيفها الائتماني عند Ba2، تطمئن المستثمرين والمساهمين بان الوضع الائتماني للشركة متين وقوي وتعكس نجاح استراتيجية الشركة بنموذج عملها المربح.

وقال: «نحن بصدد مراجعة هذه الاستراتيجية لتواكب التغييرات الاقتصادية في المنطقة بهدف فتح محافظ جديدة، عبر الاستثمار في الأدوات المالية ذات العائد الثابت إضافة الى التوسع في المحافظ العقارية والدخول في مشاريع ذات عوائد مستقرة، حيث ينطلق هذا التوجه من الاستفادة من الأجواء المتفائلة في الأسواق بعد ارتفاع النفط ودخول الاقتصادات الخليجية في مرحلة جديدة من الرؤى بعيدة المدى لزمن ما بعد النفط.

وأضاف أن الشركة بدأت التوسع مجددا في الاستثمارات العقارية، بالبحث عن استثمارات جديدة في أوروبا وتحديدا في القطاع العقاري الألماني، وذلك لاقتناص فرص استثمارية تخدم استراتيجية الشركة وتخدم مصالح المساهمين، مشيرا الى ان استراتيجية الشركة المستقبلية تهدف الى عدم الاكتفاء بالاستثمار في السوق المحلي، والتوسع خليجيا وفي المنطقة، للاستفادة من التحسن في الأسواق واستعادة ارباح الشركة لسابق عهدها.

استقرار الربحية

ويرى السبيعي ان الشركة عادت الى الربحية المستقرة والتوزيعات النقدية بعد مرحلة من التذبذب في نتائجها المالية لتتجاوز بذلك التحديات الاقتصادية بشكل عام، وقطاع شركات الاستثمار خصوصا، على ضوء الاضطرابات التي شهدها العام الماضي.

وأشار الى تحسن مؤشرات اداء الشركة، وتراجع خسائر انخفاض القيمة، وبلوغ ربحية سهم الشركة 2.5 مرة من ذات الربحية عام 2015 ، منوها الى تفوق المحافظ المحلية، المدارة من قبل الشركة، على أداء مؤشرات القياس، حيث حققت عائدا يفوق الـ 5.7%، بينما كان أداء جميع المؤشرات الوزنية بالسالب.

كما ارتفع أداء المحافظ الاستثمارية العالمية للشركة بنسبة 6.07%، مقارنة مع مؤشر مورغان ستانلي العالمي للأسهم الذي أنهى العام على ارتفاع بنسبة 5.32% ، فيما ارتفعت المحافظ العقارية للشركة بنسبة 8.43 %، ما يعني ان توزيع الأصول لدينا في وضع جيد جدا، حيث تشير هذه النتائج الى ان الأداء سيكون أفضل خلال العام 2017.

ولفت الى أن الشركة ماضية في مراجعة أدائها لمواكبة الفترة الراهنة من خلال تنويع الاستثمارات، وعدم الاعتماد على أسواق الأسهم فقط، سواء المحلية أو الاقليمية، حيث ستقودنا المرحلة المقبلة الى التركيز على الاستثمار في مشاريع البنية التحتية والمشاريع العقارية المدرة للدخل، إذ أن التقلبات الجيوسياسية بالمنطقة ليست في صالح أسواق الأسهم العربية والشرق أوسطية، بالاضافة الى تذبذب أسعار النفط وتأثيرها على ميزانيات المنطقة، كلها أمور تستدعي تنويع الأنشطة الاستثمارية.

عبور الأزمة

وحول مستقبل قطاع الإستثمار في الكويت أشار السبيعي الى ان العوائق مازالت على حالها في ظل اقتصاد ينمو ببطء، مجددا تأكيده على ضرورة تبني الحكومة لمقترح برنامج «إغاثة الأصول المتعثرة» (TRAP)الذي طرحه اتحاد شركات الاستثمار العام الماضي – ضمن دراسة ميدانية موسعة– ليكون حلا ناجعا لعبور أزمة قطاع الاستثمار، مع ضرورة تعزيز فرص ومسؤوليات القطاع الخاص عموما في المشاريع التنموية للمساهمة في الحد من الاعتماد على الحكومة، بالاضافة الى إتاحة المجال أمام شركات القطاع لشراء الشركات المملوكة للدولة.

وشدد في السياق نفسه على أهمية تعاون الجهات المعنية، داعيا بنك الكويت المركزي الى زيادة فاعلية مراجعة التقارير المالية وتعزيز جودة التدقيق على الشركات وتشجيع ادخار الافراد وخلق فرص للمستثمرين والمؤسسات، فيما يتعين على هيئة أسواق المال تطبيق مبادئ حوكمة الشركات عبر منهج تدريجي وتقسيم الشركات الى فئات بدلا من اعتماد منهج واحد قد لا يناسب الجميع، فضلا عن وضع إجراءات لتعزيز حضور المؤسسات المالية الأجنبية المؤهلة لتقوية أداء السوق.

وبخصوص البورصة قال ان القائمين عليها، عليهم تحسين قواعد ومتطلبات الادراج وتشجيع الشركات الخاصة المؤهلة لإدراج أسهمها في السوق وتحسين طرق ووسائل نشر المعلومات.

واشار إلى أن المحفظة الوطنية برأسمالها البالغ 1.5 مليار دينار وحدها لا تكفي لانعاش البورصة.

وأوضح السبيعي أن دور المحفظة الوطنية مستمر، إلا أن ضخ الكاش في السوق لانعاشه يشبه «البنادول الأزرق» الذي يسكن الألم الذي يعانيه السوق لكنه لا يعالج الأمر بشكل جذري ، والوضع يحتاج إلى أدوات تحفيزية أخرى.

وأكد أن الشركة مستمرة في إجراءات بيع شركة أرض المعارض ، موضحا أن التأخر في طرح الشركة للبيع ليس في صالح تقييم أرض المعارض بسبب عدم توقيع العقد وهو ما دفعنا لإعادة تقييم الشركة مرة أخرى ، مستدركا بالقول هذا الأصل نضج ويجب بيعه خاصة وأن الحكومة فوضت الشركة ببيع حصتها البالغة 51 بالمئة.

وفي الشأن الاقتصادي العام ، أوضح السبيعي أنه لا يمكن لأي منظومة اقتصادية أن يكتب لها النجاح بدون وزارة للاقتصاد ، مبينا أن الحكومة قامت بوضع مسمى لوزير الدولة للشؤون الاقتصادية مع حقيبة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل وهي وزارة تحتاج إلى 8 وزراء لإدارتها ، قائلا إن هناك 40 مليار دينار دون أية قائدة تنتظر الفرص في السوق وتحتاج إلى رؤية اقتصادية واضحة للعمل.

واختتم السبيعي بالقول: إن العام الماضي كان مليئا بتناقضات كثيرة، بدأها بانخفاض أسعار النفط، وتهاوي البورصة وسيولتها لمستويات لم تصلها في سنوات الأزمة المالية وعجز الميزانية، الى أن اختتم الربع الأخير من العام عكسيا وبشكل إيجابي على اثر اتفاق «أوبك»، إضافة الى صفقة الاستحواذ على الشركة الكويتية للأغذية أمريكانا، ثم قفز النفط مجددا وقفزت معه البورصة، الأمر الذي يؤشر على ان العام الحالي 2017 سيشهد أداء اقتصاديا أفضل من سابقه.

يقدّم الثقافة العربية وكرم الضيافة في أفضل حالاتها

شروث: فندق «قصر الإمارات» أحد المعالم الرئيسة في أبوظبي

■ العلوي: يشمل القصر 302 غرفة و 92 جناحا مزودة بأثاث فاخر ومزخرفة بأجمل التصاميم

■ القصر يقع على شاطئ البحر الرملي الذي يصل طوله إلى 1.3 كيلومتر

محمد العلوي

أوضح المدير العام في فندق «قصر الإمارات» هولجر شروث، ان الكويت تعتبر إحدى اهم الأسواق السياحية في منطقة الخليج بالنسبة لـ«قصر الإمارات»، مشيرا إلى ان الفندق يرحب على مدار العام بأعداد كبيرة من السياح القادمين من الكويت سواء للترفيه او للأعمال او للمناسبات الرسمية والخاصة.

جاء ذلك في لقاء عقده مع الإعلاميين أول من أمس في فندق «جميرا» الكويت للتعريف بمزايا «قصر الإمارات»، مؤكدا ان الفندق هو أحد المعالم الرئيسة في أبوظبي، والذي يقدّم الثقافة العربية وكرم الضيافة في أفضل حالاتها.

وأوضح ان «قصر الإمارات» يعد المكان الأفضل لقضاء العطلات المثالية في المنطقة، حيث بإمكانكم اكتشاف العديد من الأنشطة والاختيارات، على مدار السنة، المناسبة للعائلات أو الفرد.

وقال «نعدكم بإقامة لا تنسى من خلال وسائل الراحة الفاخرة والخدمة الشخصية، كما أن الفندق هو قصر جميل يقع على شاطئ خلاب خاص به، وتعتبر واجهته من أجمل الإنجازات المعمارية حيث استخدم مهندسوه ومصممو الذهب والرخام لإنشاء منتجع فاخر، ما يجعله واحدا من أفضل الفنادق وأماكن الاجتماعات وأكثرها إثارة للإعجاب في العالم، ويضم 394 غرفة فاخرة وجناحا ملكيا».

وخاطب شروث السياح القادمين من الكويت «ندعوكم إلى التمتع بتجربة الضيافة العربية في أفضل حالاتها من خلال زيارة أي من مطاعمنا الأربعة عشر، حيث بإمكانكم الاختيار من بين عدد كبير من الأطباق العالمية والمحلية في مطعم لو فيندوم براسيري الذي يقدم بوفيهاً عالمياً فاخراً، والمطعم الإماراتي الشهير مزلاي الذي يعد من المطاعم الفريدة من نوعها في الإمارات والحائز عدة جوائز إذ إنه يقدم مجموعة كبيرة ومتنوعة من الأطعمة تصل الى اكثر من 100 طبق من المأكولات المحلية».

ولفت إلى أن «قصر الإمارات» هو الوجهة الأمثل للكويتيين، حيث يضم الحدائق الخارجية والمرافق الترفيهية وحوضي سباحة ونادي قصر الإمارات الصحي ويقع القصر على شاطئ البحر الرملي الذي يصل طوله إلى 1.3 كيلومتر، بالإضافة إلى الأنشطة المليئة بالحيوية ويشمل أربعة ملاعب تنس ومركز الرياضات المائية ومراكز اللياقة البدنية.

وبين ان ماريتا «قصر الإمارات» يتسع لنحو 167 يختا، ويقدم خدمات من فئة الخمس نجوم للبخوت ذات الأحجام المتنوعة.

من جانبه، أوضح مدير العلاقات العامة، محمد العلوي «بني قصر الإمارات في 2005 باعتباره أحد المعالم الشهيرة لعرض الثقافة العربية وكرم الضيافة في أفضل حالاتها، أنشئ (قصر الإمارات) الذي نديره مجموعة كمبينسكي، وهي متخصصة في عالم الضيافة الفاخرة لاستقبال زعماء العالم والمشاهير ورجال الأعمال والضيوف لقضاء تجربة ترفيهية عالمية لا تنسى وفريدة من نوعها، ذات المرافق الفاخرة والمرافق المطلة على الخليج العربي المريحة مع خدمة شخصية من الفئة الأولى».

وأضاف «يشمل القصر 302 غرفة و92 جناحا مزودة بأثاث فاخر ومزخرفة بأجمل التصاميم، ويعد أحد أهم وأضخم معالم العاصمة ابوظبي ويتميز بخدماته المميزة».

وبين العلوي أن «قصر الإمارات» يعمل على تقديم خدمة توصيل الأطباق للغرف حيث يقوم فريق العمل على خدمة وتلبية طلبات المقيمين خلال إقامتهم في الغرف والأجنحة لتناول أطباق معدة خصيصا لهم.

وأشار إلى أن «قصر الإمارات» يعتبر الوجهة الرئيسة لعقد الاجتماعات والمؤتمرات من قبل رجال الأعمال، اذ تصل مساحة قاعات الاجتماعات والمؤتمرات إلى 7000 متر مربع وتتسع إحدى القاعات لـ 1100 شخص وأخرى لـ 2400 شخص وتشمل أكثر من 40 غرفة اجتماعات و6 شرفات ضخمة والعديد من الصالات المثالية للاجتماعات الخاصة وحفلات الاستقبال والمآدب والحفلات والمؤتمرات.

وفقاً للاستطلاع السنوي التاسع لرأي الشباب العربي

«أصداء بيرسون- مارستيلر»: إيجابية واضحة لدى الشباب الكويتي حيال مستقبله

أظهر "استطلاع أصداء بيرسون- مارستيلر السنوي التاسع لرأي الشباب العربي 2017"، والذي تم نشر نتائجه، إيجابية واضحة من جانب الشباب الكويتي حيال مستقبلهم وثقتهم بقدرة الحكومة على انتهاج السياسات الصحيحة لمواكبة احتياجاتهم. وقال أغلبيّة الشباب المستطلعين (78%) أن البلاد تسير في الاتجاه الصحيح خلال السنوات الخمسة الماضية وأبدى 87% منهم ثقة عالية بالسياسات الحكوميّة التي تتمحور حولهم.

ووفق نتائج الاستطلاع، أبدى 85% من الشباب العربي في الدول الخليجية ثقتهم بأن حكوماتهم كانت تسير في الاتجاه الصحيح خلال السنوات الخمس الماضية مقارنة مع 52% فقط من مجمل الشباب العربي في المنطقة؛ وهو انخفاض كبير عن النسبة المسجلة منذ سنة فقط، حيث أشار حينها ثلثا الشباب العربي تقريباً وبواقع 64% إلى أن بلدانهم ماضية في الإتجاه الصحيح. كما عبر ثلاثة أرباع الشباب الخليجي (78%) عن اعتقادهم بأن أيامهم القادمة ستكون أفضل مقارنة مع 58% من الشباب العربي عموماً، فيما يرى 82% من الشباب الخليجي أن بلدانهم تمضي في الاتجاه الصحيح على الصعيد الاقتصادي مقابل 52% فقط في بقية أنحاء المنطقة.

علاوة على ذلك، أشار 86% من الشباب الخليجي إلى أن حكوماتهم تنتهج سياسات تعود بالفائدة والخير على الشباب، فيما أيد هذا الرأي 57% فقط من الشباب العربي في منطقة الشرق الأوسط عموماً.

وفي هذا السياق، قال سوتيل جون، المؤسس والرئيس التنفيذي لشركة "أصداء بيرسون-مارستيلر": "تبدو نتائج "استطلاع رأي الشباب العربي" لهذا العام مشجعة بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي، حيث يبدي شبابها تفاؤلاً كبيراً بمستقبلهم وثقة واضحة بأن حكوماتهم تنتهج السياسات المناسبة لتلبية احتياجاتهم؛ ولكن ذلك لا ينطبق بطبيعة الحال على بقية بلدان المنطقة"، موضحاً أن "إيجابية الشباب الخليجي تعتبر عاملاً يدعو إلى التفاؤل في منطقة الشرق الأوسط اليوم، كما يكشف عن تنامي تباين وجهات النظر، وهو ما ألهمنا عنوان استطلاع هذا العام: "منطقة الشرق الأوسط: انقسام وتباين".

من جانبه، صرح روي حداد، مدير شركة "دبليو بي بي" في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: "يعطي استطلاع رأي الشباب العربي صوتاً لمن لا صوت له، ويتيح لفئة الشباب فرصة ايصال آرائهم وتوجهاتهم لشتى انحاء العالم. كما يقدم لنا مؤشرات واقعية عن أفكار وتصورات الشباب العربي تجاه الماضي والحاضر والمستقبل. وبناء عليه، يعد الاستطلاع أحد الأدوات المهمة للحكومات والشركات، والمجتمع بشكل عام، اذ يوفر معطيات وبيانات دقيقة تتمحور حول الشريحة المجتمعية الأكبر في العالم العربي وهي فئة الشباب."

وأظهرت نتائج الاستطلاع أن دولة الإمارات والسعودية تعتبران الحليفتين الأبرز لدول المنطقة برأي الشباب العربي لتتفوقا بذلك على القوتين الدوليتين الأكبر روسيا والولايات المتحدة.

وأشار ثلث (36%) الشباب العربي في البلدان الستة عشر المشمولة بالاستطلاع إلى أن دولة الإمارات هي الحليف الأكبر لبلدانهم بزيادة قدرها 8 نقاط مئوية عن عام 2016، فيما قال 34% بأن السعودية هي الحليف الأكبر لبلدانهم (مقارنة مع 31% في عام 2016).

ويوضح الاستطلاع تراجع تأييد الشباب العربي للولايات المتحدة في عام 2017 بشكل ملحوظ، حيث يعتبرها 17% فقط حليف بلدانهم الأبرز بتراجع قدره 8 نقاط في النسبة المئوية عن عام 2016. ولأول مرة، زادت نسبة الشباب العربي الذين يعتبرون روسيا حليفهم الأول من خارج المنطقة بزيادة قدرها 12 نقطة في النسبة مئوية عن عام 2016.

من ناحية أخرى، يشير الاستطلاع إلى أن التهديد الذي يشكله تنظيم "داعش" – والذي تم تصنيفه العام الماضي كأبرز العقبات التي تواجه منطقة الشرق الأوسط – اصبح أضعف اليوم ويعتبر إلى جانب البطالة العقبة الأبرز لنحو 35% من شباب المنطقة. ويعتقد معظم الشباب العربي (61%) أن نفوذ هذه المجموعة الإرهابية يضعف. كما يشير الشباب العربي في المنطقة إلى أن إصلاح نظام التعليم وتوفير فرص العمل المجزية يضاهيان أهمية العمل العسكري في القضاء على التطرف والإرهاب.